العوامل السوسيواقتصادية للهجرة غير شرعية وبعض آليات للحد منها

The socio-economic factors of illegal migration and some mechanisms to decrease

بوكبشة جمعية *[1]، بلماحي مراد[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر ، d.boukabcha@univ-chlef.dz

[2] مخبر التنميّة الريفيّة، كلية العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة مُحَمَّد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، الجزائر، mourad.belmahi@univ-bba.dz

تاريخ الإرسال:..20/05/.../....2021 تاريخ القبول: ..31../05./..../2021 تاريخ النشر: ..30/06/.../...2021

ملخص: ان الظروف القاسية التي يعيشها الإنسان تدفعه إلى الهجرة من مكان إلى آخر للبحث عن المأكل والملبس والمأوى إذ صاحبت هذه الظاهرة الإنسان منذ وجوده على وجه الأرض، فقد عرف بالارتحال للبحث عن مكاسب الحياة ، لكن بمرور الزمن تغير المفهوم وأصبحت الهجرة تضم معاني كثيرة وأنواع عديدة ولاسيما منها الهجرة غير شرعية والتي أصبحت الشغل الشاغل اليوم لشبابنا في الدول الإفريقية للعبور إلى الدول الأوروبية للبحث عن العمل وحياة الرفاهية في نظرهم، لذلك أردنا الوقوف عند هذا الموضوع لمعرفة أسباب الهجرة غير شرعية واليات للحد من هذه الظاهرة التي هي في الواقع جريمة يعاقب عليها القانون.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ; المهاجر ; الهجرة غير الشرعية ; المهاجر غير الشرعي ; المشكلات الاجتماعية

Abstract : The terrible conditions experienced by human lead him to migrate from one place to another to search for food, clothing and shelter. This phenomenon has accompanied man since his existence on the face of the earth, he has been known to migrate to search for life gains, but over time the concept has changed. Especially illegal immigration, which has become the main concern of our youth in African countries to cross to the European countries to look for work and w elfare in their eyes, so we wanted to stand on this subject to find out the causes of illegal migration and mechanisms to reduce this phenomenon which is in fact a crime punishable The law.

Keywords: Immigration ; Immigrants ; Illegal immigration ; Illegal immigrants ; The social problems.

*جمعية بوكبشة

توطئة (مقدّمة):

في العقود الأخيرة باتت ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية إذ عرفت على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة وعلى المستوى الداخلي والخارجي وهي حديث الساعة اليوم ، خاصة الهجرة غير شرعية بكل طرقها وأساليبها فشبابنا اليوم معظمهم للأسف يفكر في الهجرة خاصة بعد الغزو الثقافي والتكنولوجي لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حيث أنها ساعدت على انتشار الظاهرة عبر بلدان الساحل الإفريقي وسهلت لهم أساليب الهجرة السرية والغير قانونية والتي ممكن تعود بالإيجاب أو السلب على صاحبها أو البلد وهذا ما أردنا تناوله في هذا التدخل العلمي من خلال الإشارة إلى الأسباب والعوامل المؤدية إلى الهجرة غير شرعية واليات مكافحة هذه الجريمة التي استفحلت عبر الدول الإفريقية.

حيث أن المتتبع لظاهرة الهجرة بمفهومها الحديث، يجد أنها طفت على السطح مع ظهور الدول القُطرية الوطنية ببواعثها القومية، مع مطلع القرن الثامن عشر، حيث بدأت أولى أشكال التقنين والقولبة الأولية لتلك الظاهرة في إطار رسمي يخضع لسلطة الدولة، تحكم بموجبها حركات الأفراد داخل وخارج هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي أملتها المصالح الجيوسياسية والاقتصادية في المقام الأوّل، حيث نلاحظ من الناحية التاريخية أن هناك نقطتين فارقتين في بلورة ظاهرة الهجرة ممّا أدى إلى تسليط الضوء عليها، الأولى تمثّلت في الثورة الصناعية البريطانية وما صاحبها من هجرات جماعية للسكان من الأرياف والضواحي إلى قلب المدن الكبرى، مشكلين في ذلك أولى أنويت المدن الميتروبوليتانية، بينما تمثلت النقطة الثانية في حُمّى الحركات الاستعمارية الأوربية وما صاحبها من تعمير للأراضي بعد تهجير أصحابها، بالإضافة إلى الهِجرات الأوربية نحو العالم الجديد رفقة الزنوج الأفارقة.

اليوم، وعلى عكس ما كان في السابق، لم يكن باستطاعة الفرد الشرقي عمومًا، والإنسان العربي خصوصاً، وعلى مر العصور الإطلاع على الموروث الثقافي للغرب، اللهم شريحة المثقفين عبر المخططات والمؤلفات المكتبية، أصبح هذا الفرد وتحت جبرية العولمة، يجد نفسه غريبا عن تراثه القيمي والمعاييري لقوميته التي ينسل منها، مَثله في ذلك مثل من يجد نفسه غريبا عن أهله وعن بيته، وذلك بسبب سلسلة من التغييرات اللامحسوبة العواقب، وعلى رأسها حالة من الشرخ الثقافي عمّا كان عليه أجداده، مأكلاً وملبساً وعلمًا وتديّنًا وتعاملاً وفلكلورًا وعُمرانًا، ومن جهة أخرى أصبح هذا الفرد العربي وبتأثير خاص من العولمة الثقافية، يتلقى مدًّا ثقافيا متكرّرًا ومتلاحقًا من الضفة الشمالية للمتوسط، محمّلا بأنماط ثقافية جديدة تتسم بالتفتح والرفاه ومكاسب معتبرة على مستوى الحقوق والحريات على الأقل من وجهة نظر الدول الغربيّة، أملته صيرورة تاريخية معينة وحالة من الانتعاش الاقتصادي لدول تلك الضفة، وجاءت هذه الدراسة شاملة لأغلب الموضوعات المتعلقة بالهجرة لأنها من المشكلات الاجتماعية كالجريمة وغيرها، وتشرح أسباب وعوامل الهجرة غير شرعية، وتعالج تأثير بعض العوامل على منظومة القيم وحدوث التغيير، وهي تعد دراسة مرجعية تشير لأغلب ما سبقها من كتابات في المجال، كما تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمعرفة أسباب والعوامل التي تدفع بشبابنا اليوم إلى التفكير في الهجرة غير شرعية وذلك بترسيخ القيم خاطئة عن العيش في الدول الأوروبية من خلال وسائل الإعلام وغيرها، وقد استعانت الدراسة بهذا المنهج الذي يتلاءم مع هذا النوع من الدراسات، وذلك بتحليل معطيات الواقع من خلال دراسة واستقراء المنشورات؛ من بحوث ودراسات تناولت موضوع الهجرة غير شرعية، والقضايا التي تواجهها هذه القيم في عصر العولمة ، كما تم رصد كل ما كتب عن الموضوع من خلال البحث في المكتبات ومواقع الإنترنت ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وتعتبر ظاهرة الهجرة غير شرعية من الظواهر أكثر انتشارا في عالمنا اليوم خاصة الدول الإفريقية نتيجة لما تعانيه من مشاكل اجتماعية دفعت بسكانها إلى التفكير في الهجرة بشكل غير قانوني، ونتيجة لما تعانيه هذه الدول من عجز على مستوى المؤسساتي من توفير الخدمات المتعددة ،دفعت بسكانها إلى التفكير بحلول تخرجهم من الظروف القاسية التي يعيشها، فدعتهم إلى التفكير بطرق غير قانونية والتي هي الهجرة غير شرعية للخروج من هذا الوضع المزري في نظرهم، وهذه الظاهرة كباقي الظاهر الاجتماعية لها دوافع وأسباب دفعت بمرتكبيها إلى هذه الجريمة الشنعاء التي تؤدي بهم إلى التهلكة ويعاقب عليها القانون وكذلك لما لها من مخاطر على الصعيدين الداخلي والخارجي ومنه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي العوامل والأسباب التي تدفع بدول الساحل الإفريقي إلى الهجرة غير شرعية؟

وما هي الآليات لمكافحة هذا النوع من الجرائم أو الحد منها؟

2. تحديد المفاهيم:

1.2. مفهوم المشكلات الاجتماعية:

تعريف محمّد المحيس: إن المشكلات الاجتماعية هي تلك الصعوبات ومظاهر الانحراف والشذوذ في السلوك الاجتماعي ، ومظاهر سوء التكيف الاجتماعي السليم التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعليته وكفايته الاجتماعية وتحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين. (،فيصل، 2015، الصفحات 17-18)

وبصفة عامة فالمشكلات الاجتماعية هي حالات تصيب قطاعا كبيرا من الناس، وهنا تهتم بالمجتمع وكيفية أدائه لوظائفه وهل تخدم هذه الحالات فئة ما؟ ومن المستفيد، ومن المتضرر من هذه الأوضاع؟ أي هل هناك تحيز في المجتمع من حيث المنافع والأعمال والوظائف، بحيث تستفيد منه بعض فئات المجتمع وأخرى تتضرر؟وهل هناك جماعات ذات مصالح خاصة تؤثر في القوانين وصياغتها. وبالتالي تؤثر في حركة وأدائه (العليمان، 2008، الصفحات 17-18)

2.2. **تعريف القيم لأميل دركهايم (1953)**: إن القيم هي أحد آليات الضبط الاجتماعي المستقلة عن ذوات الأفراد الخارجة عن تجسد اتهم الفردية .

تعريف حليم بركات: إن القيم هي المعتقدات حول الأمور والغايات و أشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم و تفكيرهم و مواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، بالإضافة إلى أن القيم تنظم علاقاتهم بالآخرين و بأنفسهم، وتحدد مفاهيمهم وهوياتهم وتعطيهم المعنى الحقيقي لوجودهم. (الزيود، 2006، الصفحات 22-23)

3.2. مفهوم الصراع القيمي: هو التضاد بين اتجاهين أساسين من اتجاهات القيم، كالتضاد الذي يحدث بين القيم المنبثقة عن التنظيم الاجتماعي، وتلك التي تربط بمثل إنسانية أشبه ما تكون مثالية. (الزيود، 2006، صفحة 100)

وهو كذلك هو التناقض الذي يظهر في بعض قيم واتجاهات وأنماط السلوك لدى الفرد نتيجة تعارض وتضاد قيم الفرد مع النسق ألقيمي السائد في المجتمع. مما يؤدي إلى الشعور بالتوتر والقلق والاضطراب والتردد وبالتالي المعاناة في المواقف الحياتية المختلفة. (الزيود، 2006، صفحة 101)

4.2. **مفهوم الهجرة:** يقصد بها انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى .سواء كان داخل حدود الدولة ما يعرف بالهجرة الداخلية، أو خارج البلاد ويعرف بالهجرة الخارجية وقد تتم بشكل قانوني أو تتم من خلال تسرب المهاجر إلى دولة المقصودة بطرق غير شرعية. (الصاوي، 2014، صفحة 14)

وهي تعني حسب الأمم المتحدة انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة، تغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة (إسماعيل، 1997، صفحة 57)

5.2. **الهجرة غير شرعية:** هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة. (الأهل، 2014، صفحة 29)

هي الانتقال من وطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه، للإقامة بصفة مستمرة، بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول، طبقا لأحكام القانونين الدولي والداخلي.

وبصفة عامة هي المساس بالسيدة الإقليمية لدولة المهاجر بفعل قيام المهاجرين بالدخول والتسلل أو الإقامة غير مشروعة، بغية تحقيق منافع شخصية، بمخالفة للقوانين والنظم المعمول بها في شان تأشيرات الدخول والإقامة في دول المهجر، يعني هجرة غير قانونية. (الأهل، 2014، صفحة 30)

القانون الجزائري يعرف الهجرة غير الشرعية بأنها : "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنيّة الاستقرار أو العمل." (الجزائري، 1966)

منظمة الهجرة الدولية ترى الهجرة غير مشروعة على أنها التنقل العابر للحدود الدولية والإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة.

6.2. تعريف المهاجر: هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة مستمرة. (الصاوي، 2014، صفحة 16)

كما يعرف بأنه الشخص الذي يهاجر ويقيم في محل غير محل مولده. (إبراهيم، 2008، صفحة 147)

7.2. تعريف المهاجر غير شرعي:

هو المهاجر الذي يتمكن من دخول إقليم دولة المهجر بطريقة غادرة، أو يتواجد بإقليمها بصفة غير مشروعة، بالمخالفة لقوانين ونظم تأشيرات الدخول والإقامة فيها، بحثا عن حياة أفضل. (الأهل، 2014، صفحة 35)

تعريف أخر :ذلك الأجنبي الذي يدخل بلدا غير بلده، بغير إذن من حكومتها ويبقى فيها بعد انتهاء تأشيرته ويبقى وضعه سري. (زهرة، صفحة 50)

3. مستويات المشكلات الاجتماعية: (العليمان، 2008، الصفحات ص17-18)

إن هذه المستويات في تداخل، فلا توجد حدود صارمة بينها، كما أن بينها تأثيرات متبادلة كثيرة، وصحيح أننا نقدم تحليلنا انطلاقا من المنظور البنيوي للمجتمع.

1.3. المستوى الفردي والشخصي: ونقصد هنا المشكلات التي تصيب احد الأفراد في المجتمع، نتيجة للظروف الاجتماعية المحيطة بهم، فضلا عن سلوكياتهم الفردية، ويمثل هذا المستوى السلوكيات المنحرفة أو الحالات المرضية التي تصيب الأفراد مثل الانحراف، والجريمة وتعاطي المخدرات، أو المشكلات النفسية أو الصحية بشكل عام، وعلى الرغم من أن هذه المشكلات تصيب الأفراد، إلا أن ضررها وأعباءها تقع على المجتمع بمجموعه.

2.3. مستوى الفئات الاجتماعية: وهي المشكلات التي يتعرض لها الأفراد نتيجة لعضويتهم أو انتمائهم لجماعة أو فئة اجتماعية ما.

3.3. مستوى المؤسسات والمجتمعات: يعد هذا المستوى أوسع من سابقه، ويشمل المؤسسات والنظم والعلاقات الاجتماعية المتشابكة التي نشأت لتحقيق حاجات أساسية للإنسان...ومن الأمثلة على هذا المستوى، تنظيم العمل، والحكومة والإدارة، والصحة، والتعليم، والأسرة...الخ

4.3. المستوى الإقليمي والعالمي: ويقصد به المشكلات التي تصيب الأفراد والمجتمعات الإنسانية، بغض النظر عن الحدود السياسية أو الجغرافية أو الفواصل الثقافية.وقد يكون سببها بعض التصرفات الإنسانية مثل: سوء استقلال البيئة، والإسراف، والترف، والاعتداء.

4. أنواع المشكلات الاجتماعية: (،فيصل، 2015، صفحة 72)

1. تنحصر المشكلات الاجتماعية عادة في المجالات التالية:
2. مشكلات أسرية
3. مشكلات اقتصادية مادية
4. مشكلات مدرسية أكاديمية

5. مشكلات مهنية
6. مشكلات نفسية أو عاطفية
7. مشكلات جنسية
8. مشكلات صحية وعضوية
9. مشكلات دينية وأخلاقية
10. مشكلات ترفيهية وقضاء وقت الفراغ
11. مشكلات تتعلق بالمستقبل التربوي والمهني
12. مشكلات وطنية وقومية وسياسية.

وقد أولى الباحثين العناية بدارسة مختلف هذه المشكلات التي تم التطرق إليها من علم النفس وعلم التربية، وعلم الاجتماع وذلك بتصميم مختلف الوسائل للوصول إلى الحلول.

ومن أهم العلوم الذي أعطت العناية الكافية والوافية نجد علم الاجتماع بكل فروعه وتخصصاته محاولا تشخيص وتدقيق هذه المشكلات وتحليلها والاستعانة طبعا بالعلوم الأخرى مثل علم النفس لتشخيص الحالات إكلينيكيا.

وفي دراستنا هذه نريد تسليط الضوء على مشكلة باتت حديث الساعة، وهي مشكلة وطنية وقومية وسياسة إن صح القول، نتيجة تراكمات نفسية واجتماعية واقتصادية ، تضع الشباب في حيرة من أمره وصراع مع نفسه والسبب الأصلي في ذلك هو الصراع ألقيمي لدى الأفراد، وهذا نتيجة تباين القيم والنظام السائد في المجتمعات العربية عامة والإفريقية خاصة، وقد ربطه العلماء والباحثين بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، ووجدوا انه يؤدي إلى تفكك العلاقات البنائية، وباعتبار الهجرة تعتبر مشكلة اجتماعية أساسها الصراع ألقيمي لدى الشباب الذي يدفعهم إلى التفكير بها، ونتيجة صعوبة الحصول عليها يلجأ الشباب إلى طرق غير شرعية سنتحدث عنها لاحقا.

إن موضوع القيم لدى الشباب أصبح ضرورة لازمة على مستويين الفردي والجماعي:فعلى المستوى الفردي نجد أن المرء بحاجة ماسة في تعامله مع المواقف والحاجات إلى نسق للمعايير والقيم التي تعمل بمثابة موجهة لسلوكه، وبديهي انه إذا غابت مثل هذه القيم، أو تضاربت، فان الشباب يغترب عن ذاته وعن مجتمعه، ويفقد دوافعه للعمل ويقل إنتاجه ويضطرب.

أما على المستوى الجمعي فان أي تنظيم بحاجة إلى نسق قيمي يشبه الأنساق القيمية الموجودة لدى الأفراد يضمنه أهدافه ومثله العليا وإذا تضاربت، أو لم تتضح، فسرعان ما يحدث الصراع القيمي الذي قد يدفع بالتنظيم الاجتماعي إلى التفكك والانهيار. (،فيصل، 2015، صفحة 100)

5. الهجرة كمشكلة اجتماعية:

يؤكد علماء الاجتماع أن الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية ترتبط بكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وسياسية التي تنجم عن زيادة أعداد المهاجرين في كافة المجالات ونظرا لهذه الزيادة تظهر مشكلات أخرى مثل الجريمة وتفشي الأمراض وغيرها (إبراهيم، 2008، صفحة 135)، لكن نحن في هذا المقال نتطرق إلى مشكلة أعمق من ذلك لأنها تعتبر في حد ذاتها جريمة منظمة وتؤدي إلى مشكلات عديدة سواء بالنسبة للبلد الأم أو البلد المستقبل.

6. أنواع الهجرة: للهجرة أنواع كثيرة منها ما يلي: (مبارك، 2008، الصفحات 17-19)

1.6. الهجرة الدائمة:يحدد البعد الزمني نوع الهجرة فتكون دائمة عندما لا ينوي العودة وتكون إقامته بشكل دائم.

2.6. الهجرة المؤقتة: تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك عندما ينوي المهاجر الإقامة لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن وغاليا ما يكون السبب اقتصادي.

3.6. الهجرة الداخلية: تعني انتقال عيش السكان من إقليم إلى آخر داخ بلدهم الأصلي، وغالبا ما يحدث هذا النوع بحرية وبلا قيود.

4.6. الهجرة الموسمية: تتم في مواسم معينة من خلال الانتقال الجغرافي للمهاجرين من مكان لأخر لفترة محددة ثم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك.

5.6. الهجرة الدولية: هي انتقال السكان للعيش من دولة إلى أخرى بشكل طوعي أو قهري وغالبها من دول النامية إلى الدول المتقدمة.

وتنقسم الهجرة الدولية إلى هجرة شرعية وغير شرعية:

1.5.6. **الهجرة الشرعية:** تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلة فتمنح لهم تأشيرات الدخول نظامية.

2.5.6. **الهجرة غير شرعية:** ولها مصطلحات عديدة كالهجرة السرية أو الهجرة غير نظامية أو الهجرة غير موثقة أو الهجرة غير قانونية، وكلها تعني دخول المهاجرين بشكل غير قانوني.

وهذا هو موضوعنا في هذا المقال الهجرة غير شرعية فتنقسم بدورها إلى عدة أصناف منها ما يلي:

1- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية لدول المستقبلة ولا يسوّون وضعيتهم.
2- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
3- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

هذا المفهوم له علاقة بمفاهيم أخرى نذكر أهمها:

التهريب البشري: والذي يعني تدبير الدخول غير مشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له من اجل الحصول على منفعة مادية او غيرها، وتقوم بهذه المهمة عصابات بشرية تبحث عن الأرباح مستغلة الأزمات والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة، وهي في واقع الأمر جريمة منظمة، وإما تكون فردية مثل قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية أو مهني منظم وهذا عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي مثل شبكات التهريب عن طريق البر أو البحر. (مبارك، 2008، الصفحات 21-22.)

اللجوء: يحدث اللجوء نتيجة للغزو والحروب وانتهاك حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين وغيرها، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرقابة الدولية، وهذا ما يستدعي الكثير من المهاجرين إلى اللجوء بغرض التمثيل على الدول المستقبلة وعلى دولتهم، وللحد مثل هذه الطلبات وجب على الدولة عدم السماح بالمزيد من للاستغلال. (زهرة، الصفحات 49-50)

7. خصائص الهجرة غير مشروعة:

تتميز الهجرة غير ببعض الخصائص التي تتشابه في مضمونها مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهي كالتالي: (الأهل، 2014، الصفحات 33-34)

1.7.التنظيم: ويتم التنظيم لها بموجب اتفاقات بين المهاجرين غير شرعيين والمنظمين أو وسطاء النقل البحري بتحديد مبالغ مالية معينة لكل مهاجر.(ما يسمى بتهريب المهاجرين غير شرعيين)

2.7. وحدة الأهداف: تهدف إلى تحقيق الأرباح.

3.7. البعد عبر الوطني: هو أحد خصائص الجريمة المنظمة إذ يتم العبور عبر المياه الدولية وصولا بالمهاجرين إلى المياه الإقليمية لدولة المهجر.

4.7. الاحتراف والتخصص: تتشابه الجريمة المنظمة للهروب مع الجريمة منظمة وقد تكون على نطاق دولي، وينتهي ذلك بمجرد الحصول على الأرباح.

5.7. الاستمرارية: تتصف الهجرة غير شرعية بأنها مستمرة لأنها تستغرق فترة من الزمن للتنفيذ

6.7. التدويل: لأنها ترتكب كجريمة المنظمة ضد الدولة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي

7.7. تحقيق الربح: تحقق العصابات المنظمة للهجرة غير شرعية أرباح طائلة من مراء ذلك فهي اعتبر جريمة منظمة.

8. أبعاد وعوامل الهجرة غير شرعية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (بوعكاز، 2016، الصفحات 32-33)

1.8. **العوامل الاقتصادية:** هناك عوامل جد مهمة أهمها ارتفاع معدل البطالة في دول الإفريقية ومنها ما يعيش تحت خط الفقر بحيث يعيش سكان الدول الإفريقية تباين واضح في المستوى الاقتصادي بينها وبين الدول الأوروبية وذلك من خلال قياس الدخل الفردي و القومي وكلما زاد الفرق زادت نسبة الهجرة إلى الدول الأوروبية لان الفرد يطمح في دخل عالي .

هذا من جهة ومن جهة أخرى قرار الهجرة مرتبط بارتفاع تكاليف الهجرة وهذا يؤدي إلى رفع تكاليف الهجرة حتى تقلل من المهاجرين.

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع مقارنة مع الدول الأوروبية من حيث تلبية الحاجات وهذا نتيجة انهيار الاقتصاد في الدول الإفريقية.

بالإضافة إلى تزايد غسيل الأموال (زهير، 2009، صفحة 91)

2.8. **العوامل الاجتماعية:**

هناك عوامل اجتماعية تدفع بسكان إفريقيا إلى الهجرة غير شرعية نتيجة التفرقة بين الجنسين ونسبة للسن وممكن عرقية ودينية، والتعليم الرسمي بالإضافة إلى الوعي السياسي الاجتماعي لدى الشباب ووجود تفرقة بين خرجي الجامعات الوطنية والأجنبية مما أدى إلى تشجيع الدراسة في الخارج، نذكر منها ما يلي:

1. التغيّر الاجتماعي:

سوسيولوجيًّا التغيّر الاجتماعي هو كل نمط من التحوّل عن الشكل الذي كال عليه المجتمع في السابق.

على سبيل المثال، نجد أنّ المجتمع الجزائري استغنى عن مفهوم "**الدار الكبيرة**" الجامعة لكل أفراد العائلة، وتم استبداله بمفاهيم من قبيل "الاستقلاليّة، الفردانيّة، التحرّر"، وفي حين يجد الشاب الجزائري نفسه عاجزًا عن تنفيذ نمط الحياة الغربي الفرداني في الجزائر والوطن العربي، فإنّه يسعى للإبقاء على نفس النمط ولكن خارج الوطن، الشيء الذي يدفعه للهجرة والاغتراب عن بلده.

2. ضبابية المشهد السياسي:

إن طبيعة الوضع السياسي يلقي بظلاله على رغبة الشباب في الهجرة غير الشرعيّة، وهذا بسبب الاضطرابات السياسيّة المتكرّرة في العالم العربي ودول الجنوب.

فالتهميش السياسي بالإضافة إلى التجاذبات الإيديولوجية والصراعات الحزبية وتناحرات النخب المحليّة، كلها عوامل طاردة للأفراد وخاصّة الشباب، الذي يجد بأنّ لا مشاركة سياسيّة فعليّة له في وطنه، وبالتالي لا طائل له في البقاء.

3. تأخر سن الزواج:

يمثّل تأخّر سن الزواج الراجع إمّا للرغبة الذاتية للشاب الجزائري أو إلى التزامات العمل التي تتسبب في تأخير الكثيرين عن اتخاذ قرار الزواج، أو بسبب البحث الطويل عن العمل والذي يمثل لدى بعض الشباب أولويّة على الزواج.

وعليه فإنّ تأخّر سن الزواج يجعل الشاب يصاب بالإحباط عن كل ما حوله، وهذا ما يدفعه للتفكير في الهجرة غير الشرعيّة.

وأصبح هذا العامل يمس اكبر فئة هم الشباب سواء الإناث أو الذكور.

4. ارتفاع تكاليف الزواج:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج وعلى وجه الخصوص مهر المرأة الذي يمثّل عرفاً راسخًا لدى أفراد المجتمع. وفي مقابل ذلك يشاهد الشباب مراسيم الزواج الأوروبي البسيط والذي يتم بأقل التكاليف، العنصر الذي يمثّل عامل جذب لذلك الشاب.

5. غياب المشاريع المستقبليّة:

يؤدي غياب المشاريع المستقبلية إلى عدم تحديد الشباب وجهته القادمة، ما يولّد حالة من التَوهان والفراغ الذي إذا ما حلّ فإنّه يأتي بأفكار غير اعتياديّة من أجل الخروج من هذا الوضع غير الاعتيادي.

6.النمو الديموغرافي:

إن ظاهرة النمو السكاني المتسارع في الدول العربية وخاصّة مصر ودول شمال إفريقيّا، تجد معها الحكومات المتعاقبة صعوبات من حيث تحقيق التنميّة المستدامة، حيث يصعب عليها إيجاد فرص عمل لكل المواطنين ما يدفعهم إلى التفكير في عمل في الدول الأوربية ودول العالم المتطوّر.

7.البطالة وتدني الأجور:

إن البطالة في الجزائر والوطن العربي ودول جنوب الكرة الأرضية عمومًا، تمثل أهم العقبات في سبيل تحقيق تنمية شاملة في تلك الدول، فتراجع سلم الأجور والرواتب قد يراه البعض سببا مباشرا في الهجرة غير الشرعيّة، ويمكن تجاوز هذه الظاهرة عبر رفع سلم الأجور، فأغلب الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة يكمن تجاوزها عبر تحسين الوضع الاقتصادي للأفراد.

8.غلاء معيشة:

إن الدول الناميّ والتي تعتبر دول مَصدر للمهاجرين غير الشرعيين، تتواجد في المراتب الأولى عالميًّا من حيث ارتفاع تكاليف الحياة بها، زيادةً عن لا عدالة نضام الضرائب الذي يعمل على جعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرًا، كلها مؤشرات تضافرت معا لتعمّق من حالة التأزّم المالي للفرد العربي، وتنمي طموحاته في الهجرة وركوب الأمواج.

9.ضيق السكن:

يمثّل هذا العامل من أهم أسباب الهجرة غير الشرعيّة، والتي يُرجع إليها الكثير من الشباب المهاجر إقدامهم على الهجرة غير الشرعيّة، فقلّة عدد الغرف وعدم اتساعها للعدد الكبير نسبيا من الأفراد وهذا مع النمو الديموغرافي الكبير للمجتمع الجزائري الذي سبق ذكره من قبل، كلها عوامل تزيد من تأزّم الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري وتجعل من الهجرة غير الشرعيّة مخرجا من هذا المأزق.

10.غياب فضاءات الترفيه:

حينما يجد الشاب المرافق الترفيهيّة من قاعات سينما ومتاحف ومكتبات علميّة ذات جودة وبمبالغ ماليّة معقولة، وكذا النوادي الرياضيّة المزوّدة بالوسائل والمعدّات اللازمة، فإنّه يندمج في المجتمع بشكل كبير، بحيث يصبح فرد متعلّق بعديد من النشاطات المختلفة التي تعمل على ترسيخ علاقات بأفراد المجتمع، وتجعل من الصعب عليه التفكير في مغادرة تراب الوطن، فضلاً عن مغادرته بطريقة غير شرعيّة.

11.غياب الجودة في النظام التعليمي:

إن الأنظمة التعليميّة التي تفتقد للجودة، هي أنظمة طاردة للعقول ولأصحاب المشاريع، وللأفراد المتميّزين والذين يسعون للإبداع، وبما أنّ الوضع التعليمي في مختلف الدول النامية غير متطوّر فإنه لا يعمل على غرس روح الانتماء للوطن في نفوس قاطنيه ما يساهم في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

بالإضافة إلى عوامل أخرى ثقافية والتغيير ألقيمي نتيجة ما يشاهده الشباب اليوم عبر الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي وفيديوهات توحي لهم بالنقص والتخلف الحضاري ودناءة العيش ومن المظاهر أكثر تأثرا نجد (عيساني، 2009، صفحة 153)

1- الطموح والتطلع نحو الأفضل
2- طرق التفكير ايجابي
3- الأخلاق والقيم الايجابية
4- طرق المعيشة والحياة الاستهلاكية
5- اللباس والمظهر الخارجي
6- بالإضافة إلى ظهور الأحياء العشوائية (زهير، 2009، صفحة 91)
7- دخول عادات غريبة في مجتمعات وثقافات دخيلة
8- مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصيلة

12.سطوة المنتجات الغربيّة على الأسواق المحليّة:

وتلك المنتجات تروج بشكل مباشر للثقافة الغربيّة، وتشجّع على إتّباع نمط حياة غربي، بعيد عن كل أشكال المجتمعات الشرقيّة المحافظة، فيصاب الشاب بحالة من الاغتراب عن بلده، بسبب الاختلاف بينه وبين أفراد مجتمعه، ما يدفعه لتغيير كل هذا المجتمع دفعة واحدة من خلال الهجرة والابتعاد عن كل مظاهر الاغتراب.

13.السينما والدراما:

إن صورة المجتمع الغربي المتحضّر والحياة الرغدة التي تصوّرها الأفلام السينمائيّة والأعمال الدراميّة تعمل على تمرير أفكار تغريبيّة الهدف منها هو تسطيح عقل الفرد العربي، بحيث يصبح مأسورا بكل ما هو غربي أو أجنبي، حيث تنمو لديه "**عقدة الخواجة**" التي تكرّس لديه الإحساس بالدونيّة، ليسعى بعد ذلك إلى تغيير واقعه عن طريق ترك وطنه والهجرة إلى الدول التي اعتاد مشاهدتها سينمائيّا.

ليس هذا فحسب بل أصبح يريد تقليدهم في الأكل والشرب واللباس في نظره أن هذه هي الثقافة و التحضر، نتيجة اكتسابه للقيم السلبية التي تؤثر عليه من خلال ما يشاهده وتؤثر على حواسه وتنتقل إلى عقله وتحبس تفكيره، ويبدأ يتصارع مع نفسه ولا يرى شيئا ايجابي أمامه الهجرة وأي هجرة يفكر فيها طبعا الهجرة غير شرعية.

14.الرياضة:

للمسابقات الرياضية الدولية والقاريّة دور في تنامي الرغبة لدى الشباب في الهجرة للدول الأوروبيّة، أين أصبح نجوم الرياضة على غرار لاعبي كرة القدم في الدوريات الأوروبيّة يمثّلون القدوة التي يجب الإقتداء بها من وجهة نظرهم، حيث أصبح الشغل الشاغل لبعض الشباب هو المطابقة بينه وبين نجمه المفضّل، وفي سبيل تحقيق ذلك، فإنه يسعى من جاهدا لتحقيق ذلك بمختلف الطرق حتى لو كانت ركوب البحر وتعريض حياته للخطر.

ناهيك عن ذلك البعد الأمني الذي له دور كبير وتسبب الهجرة غير شرعية خطر على الأمن الوطني والسياسي، ويتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير شرعيين وهذا يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية في الدول المستقبلة أو أسلحة ...الخ (المبارك، 2008، صفحة 81)

نستنتج من خلال هذه العوامل والأسباب الاجتماعية المتداخلة فيما بينها أن كل عامل سبب لوجود الأخر وهذا التداخل يؤدي إلى أزمات متشابكة وصراع داخلي يسمى بالصراع القيمي يفرض على الفرد التفكير في الخروج من الأزمات أو المشكلة بإيجاد البديل، ونتيجة تأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية نجد الشباب اليوم يفكر في أسهل الحلول بالنسبة لهم وهي الهجرة بطرق غير شرعية، ناهيك عن ذلك الهلاك الذي يمس فئة الشباب او ما يعرف اليوم بقوارب الموت .

9. مخاطر الهجرة غير شرعية:

للهجرة غير شرعية مخاطر كثيرة تعود على البلدين ومن أهمها ما يلي: (شوادرة، صفحة 54)

إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشعور بالانتماء ويشكل خطر على عناصر الهوية الوطنية.

انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا نتيجة الممارسات غير أخلاقية.

الاختلاط بالجماعات الإرهابية، والتنظيمات الإجرامية، وانتشار الآفات الاجتماعية مثل التزوير، السحر وغيرها، إنشاء جماعات مسلحة، التجارة بالسلاح وتهريب المخدرات.

كما يمكن إضافة أمر مهم جدا خاصة في السنوات الأخيرة وهو الربيع العربي والخوف من الهجرة غير شرعية لدول الساحل الإفريقي لدول الأوروبية لأنها تشكل خطر على المجتمع من جهة ومن جهة ثانية، الهروب من الثورات والربيع في حد ذاته في الدول الساحلية.

استغلال الدول الأوروبية المهاجرين غير شرعيين وحسب وضعيتهم غير قانونية إلى العمالة وقبول أجور أقل وبظروف عمل أكثر قسوة خاصة العرب المسلمين. (عتيق، 2009، صفحة 294)بالإضافة إلى تعرض المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم للهلاك والموت عبر قوارب الموت، والخطر الأكبر هو على المستوى الفكري للمهاجر.

ومع ظهور هذه العوامل و الأسباب للمهاجر الغير شرعي جاءت اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1990 و تم المصادقة عليها سنة 2003 بحيث شملت على ما يلي: (زهرة، الصفحات 51-52)

أولا : تؤكد الاتفاقية ارتباطها بحقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة و أنها جزء منها .

ثانيا : ضمان حق العمال حتى و إن خالف العامل المهاجر شروط الإقامة .

ثالثا: تؤكد على معاملة العمال المهاجرين بنفس طريقة العمال الأصليين من حيث الأجر و شروط العمل و استخدام الأخر(المادة 25)

رابعا: ضمان التامين الاجتماعي و ذلك لضمان حقوق الأسرة المهاجرة بنفس المعاملة للأسر الأصلية .

خامسا : الحق في التنظيم :و ذلك بحقبتهم في الانضمام في أي نقابة عمالية أو جمعية وفق للقوانين .

سادسا : حق الإقامة و لم شمل الأسرة : و ذلك باتخاذ التدابير اللازمة للأسرة المهاجرة .

سابعا : الحق في التعليم : حق أطفال المهاجرين في التعليم و إدماجهم في النظام المدرسي و المحلي كاملا .

ثامنا : الحقوق الثقافية : احترام الهوية الثقافية للمهاجرين و أفراد أسرهم .

تاسعا : الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية: طبعا من مسكن و تعاونات المؤسسات و الحماية من الاستغلال .

وعلى هذا المسعى العالمي والدولي نجد الدول المستقبلة تحث على الهجرة غير شرعية بطريقة خفية وبصورة غير واضحة وعلى دول الإفريقية وغيرها اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الهجرة غير شرعية.

10. الآليات المتخذة ضد الهجرة غير شرعية:

1. ضرورة التعاون بين الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية وهذا بالتعاون الدول الأوروبية مع دول الساحل الإفريقي للحد منها سواء في المجال البيئي أو الاقتصاد وحتى الإجرام، وكلا من الدولتين المصدرة والمستقبلة تعاني من أخطار الهجرة فالدولة الأولى تعاني من هجرة الأدمغة والإطارات والثانية ظهور طبقة أخرى تساهم في نشر وتفعيل الإجرام. (لوشن، 2009، صفحة 193)
2. توفير نقص الاحتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم إلى الخارج، وتوفير العهود التي وعدتهم الدولة بها وتشجيع الاستثمار داخل البلاد، مع تشديد الأمن في الحدود البرية والبحرية لكلا من حدود الدولة المصدرة والمستقبلة. مع وضع قوانين صارمة وعقوبات. (عبدالله، 2012)
3. واهم شيء هو التوعية الوطنية بمخاطر الهجرة غير شرعية عن طريق المؤسسات ووسائل الإعلام خاصة مع كثرة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات يمكن الاستفادة منها للتوعية القيمية والتغيير نحو الأفضل وليس بشكل سلبي.
4. تنمية المناطق المصدرة للهجرة غير شرعية وتجفيف منابع الدعم. (2013، صفحة 26)
5. حصر المناطق الحدودية للهجرة غير شرعية خاصة عبر المياه لدول الساحلية
6. إنشاء مراكز حجر صحي على الحدود لاستيعاب الهجرة غير شرعية مع التنسيق مع الدول الأوروبية.
7. متابعة تحركات الجماعات مع إنشاء مركز لقاعدة بيانات مشتركة بين الدول.
8. إنشاء قوة إقليمية للدول المشتركة على الحدود لأجل الحماية.
9. تطبيق برامج تنموية ومحاربة الهجرة غير قانونية ضمن إستراتجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة على مستوى الدول المصدرة للهجرة . (التميمي، 2009، صفحة 243)

11.الخاتمة:

وفي الأخير لا يسعنا القول و التأكيد على ضرورة الاهتمام، والقيام بتشديد القوانين من كلا البلدين حول الهجرة غير شرعية، وتسليط الضوء عليها من جميع النواحي وتشجيع الدراسات في مجالات مختلفة للوصول إلى حلول والحد منها، لأنها فعلا تسبب أزمة اقتصادية واجتماعية تعود على كلا البلدين، وعليه وجب الاتحاد الثنائي وتضافر الجهود السياسية والأمنية لتقليل من ظاهرة الهجرة غير شرعية ولاسيما قوارب الموت، التي استفحلت دول الساحل توجها إلى الدول الأوروبية، بحيث تعرف هذه الظاهرة ضحايا بالآلاف، فوجب الاهتمام بالحالة النفسية والتوعية الدينية والقانونية لتغيير الفكري خاصة لشبابنا اليوم، ولا سيما الاقتناع بما يعيشه والتفكير الايجابي له ولمجتمعه وزرع روح التضامن والتكاتف لحل الأزمات والمشكلات الاجتماعية لشبابنا اليوم، وحتى يحدث هذا وجب التغيير الداخلي للفرد قبل تغيير المجتمع لقوله تعالى: " إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ ". **(القران، صفحة الاية 11)**

الحلول التي يقدمها النظام التربوي لمواجهة الهجرة غير الشرعية :

- ربط خريجي الأطوار التعليمية بسوق العمل، من أجل تلافي معضلة عدم التناسب بين العدد المضطرد لحملة الشهادات العليا وبين فرص التوظيف المتاحة.
- من الضروري النظر لمشكلة الهجرة غير الشرعية كأزمة إنسانية بالدرجة الأولى، حيث من الضروري أن يعمل النظام التربوي الجزائري عبر مقرراته على نبذ كل أشكال التحيّز الثقافي والاجتماعي للآخر الغربي. بحيث لم يبقى عندنا شيء تقريبا إلا ويضرب بالغرب المثل فيه.
- على مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الدولة الجزائرية تبني التوجه القائم على غرس ثقافة الاعتزاز بالانتماء في نفوس الناشئة.
- على النظام التربوي والإعلامي في الجزائر العمل على رفع الروح المعنوية للجبهة الداخلية من أجل ضمان الصلابة المجتمعية والتي تقف سداً منيعا في وجه التيار التشاؤمي.
- واهم نقطة وسائل التكنولوجية التي أخذت نصيبها من الإعلانات، وبالتالي أحدثت رواجا للقضايا والمشكلات الاجتماعية، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي وجب معالجة المشكلة عن طريقها وليس نشر المشكلة بها، وهذا الواقع الصعب الذي يعيشه شبابنا اليوم من فديوهات حصرية حول رفاهية العيش في الخارج وأكذوبة سهولة الحياة تؤثر سلبا على اتجاهاتهم وتصوراتهم عن إمكانيات العيش، وبالتالي الاستغلال الايجابي لهذه الوسائل بنشر القيم الدينية والايجابية التي تعود بالفائدة على الأفراد وتخفف عنهم مشكلات الحياة لا تدميرهم بالهروب بقوارب الموت.
- التمسك بمعالم الدين الإسلامي من قيم تربوية وأخلاقية تغنينا عن التقليد وتقبل ثقافة الآخرين التي نحن في غنا عنها، والاقتداء بسيرة نبيا مُحَمَّد صلى الله عليم وسلم والصحابة ﷺ.

قائمة المراجع:

3. احمد العموش، حمود العليمان. (2008). *المشكلات الاجتماعية*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مع جامعة القدس المفتوحة.

4. احمد، علي إسماعيل. (1997). *أسس علم السكان*. القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

5. *الجريمة العابرة للحدود بدول الساحل والصحراء الطرق وللاتجاهات*. (2013).

6. القانون الجزائري. (21 7، 1966). الأمر رقم 66 /211.

7. الكريم القران. *سورة الرعد الاية11*.

8. حسن ،حسن الإمام سيد الأهل. (2014). *مكافحة الهجرة غير شرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

9. حمد رضا التميمي، سيف التميمي. (2009). الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. ، *ملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير الشرعية جديدة للقانون،* . الجزائر، ام البواقي.

10. حمد، أعبيد الزنتاني إبراهيم. (2008). *الهجرة غير شرعية والمشكلات الاجتماعية*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

11. خمسي زهير. (19 4، 2009). إشكالية علاقة الهجرة غير شرعية بالتنمية وتأثيرها على حقوق المهاجرين غير شرعيين. *الملتقى الوطني الرابعالهجرة غير شرعية،* . الجزائر: جامعة ام البواقي2009.

12. دلال لوشن. (2009). شرعية الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة السرية. *الملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير شرعية إشكاليات جديدة للقانون* . الجزائر، ام البواقي.

13. رحيمة الطيب عيساني. (4 19، 2009). البرامج التلفزيونية الوافدة ودورها في اتجاهات السباب نحو الهجرة الشباب الجامعي بالجزائر نموذجا. *الملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير شرعية* ، . الجزائر: جامعة ام البواقي.

14. رضا شوادرة. (بلا تاريخ). التبعات الإستراتجية للهجرة غير شرعية من ساحل الصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري. *للدراسات السياسية ، المجلد 05* (العدد02)، صفحة ص54.

15. شوقي دياب، صبرين بوعكاز. (2016).

16. صلاح ،محمد عبد الحميد، سلامة الصاوي. (2014). *الهجرة الطرق والأسباب*. مضر: هبة النيل العربية.

17. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم المبارك. (2008). الهجرة غير شرعية والجريمة. (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،، المحرر)

18. عثمان، حسن نور، ياسر ،عوض مبارك. (2008). *الهجرة غير شرعية والجريمة*. الرياض: جامعة العلوم الامنية.

19. عصام توفيق قمر، سحر ،فتحي مبروك، عبير ،عبد المنعم ،فيصل. (2015). *المشكلات الاجتماعية المعاصرة*. عمان: دار الفكر.

20. فيصل، محمد خير الزراد. (2004). *مشكلات المراهقة والشباب في الوطن العربي*. بيروت: دار النفائس.

21. كواش، زهرة. إشكاليات الهجرة الإفريقية غير شرعية. *حوليات للجزائر1 ، ج1* (العدد 30)، 50.

22. ماجد الزيود نقلا عن: احمد غريب، عبد الباسط عبد المعطي. (1987). *دراسات وبحوث*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

23. ماجد، الزيود. (2006). *الشباب والقيم في عالم متغير*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

24. مجدي احمد محمد، عبدالله. (2012). *الاغتراب والهجرة غير شرعية*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

25. نظيرة عتيق. (2009). الهجرة غير الشرعية في ظل الشريعة الإسلامية، جديد للقانون. *ملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير الشرعية* . الجزائر، ام البواقي.